الأمم المتحدة
A/CONF.231/6
الجمعية العامة
Distr.: General
20 December 2018
Arabic
Original: English

المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

مراكش، المغرب، ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

البند ١٠ من جدول الأعمال

الوثيقة الختامية للمؤتمر

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة من الوزيرة الاتحادية لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالهجرة الدولية

اسمحوا لي بادئ ذي بدء بتهنئتكم على ترشيح الأمين العام لكم لمنصب الأمينة العامة للمؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي سيعقد في مراكش.

وفي هذا السياق، أود أن أبلغكم بأنه بعد دراسة متأنية، قررت الحكومة الاتحادية النمساوية عدم الانضمام إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وعدم إيفاد ممثل إلى المؤتمر الحكومي الدولي. وسوف تمتنع النمسا أيضا عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة عقب المؤتمر. ومرفق طيّه تعليل لتصويت النمسا المزمع في ذلك المحفل (رجاء الرجوع إلى المرفق).

والسبب وراء هذا القرار هو أن حكومة النمسا لا ترى أن الاتفاق العالمي هو الصك الملائم لتنظيم الهجرة الدولية، وأن النمسا يجب أن تظل متمتّعة بسيادتها التامة في مجال الهجرة. وتؤكد الحكومة النمساوية أن الاتفاق العالمي لا ينشئ أي التزامات قانونية على النمسا ولا يمكن أن يؤدي إلى نشوء قانون دولي عرفي. ولن يمكن للمحاكم الوطنية أو الدولية أن تتخذ من الاتفاق العالمي نقطة مرجعية لتوضيح الأحكام القانونية.

وأرجو ممتنةً إطلاع جميع الدول المشاركة في المؤتمر الحكومي الدولي، وكذلك الوفود المعتمدة بصفة مراقب، على هذه الرسالة وعلى إعلان نية التصويت المرفق بها.

ومن نافلة القول إن الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في النمسا، وأنا شخصيا، سنبقى رهن إشارتكم في حال رغبتم في استيضاح أي أمر متصل بهذا الموضوع.

(توقيع) كارين **كنايسل**

271218 241218 18-22404 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الموجهة من الوزيرة الاتحادية لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالهجرة الدولية

تعليل تصويت النمسا

جمهورية النمسا هي دولة تخضع لسيادة القانون ولديها سلطة قضائية تقوم بدورها. وجميع القرارات القضائية والإدارية للجمهورية يتم إصدارها في إطار من الاحترام الكامل لحقوق الإنسان المكرّسة في القوانين الوطنية وفي المعاهدات الدولية. وتبتّ الجمهورية ضمن إطار سيادتها في مسألة قبول المهاجرين إلى النمسا من عدمه. وليس حق الإنسان في الهجرة بالحق المعروف في النظام القانوني النمساوي. وترفض النمسا إنشاء فئة ''للمهاجرين''، فلا وجود لمثل هذه الفئة في القانون الدولي.

والنمسا تفرّق بشكل واضح بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية. وتعارض النمسا تمييع هذا الفرق، وهذا ما سينجم عن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

ويجب أن يكون الوصول إلى سوق العمل النمساوي، وكذلك منح الاستحقاقات الاجتماعية أو الرعاية الصحية، محكوما بالقواعد المنصوص عليها في القانون النمساوي ولا شيء سواها. ولا يجوز في أي وقت من الأوقات أن يؤثر الاتفاق العالمي على هذه الأحكام القانونية. وأي نية في هذا الاتجاه مرفوضة بشكل قاطع. وهذا ينطبق أيضا على إنشاء استحقاقات جديدة أو حقوق للمهاجرين عن طريق الاتفاق العالمي. وترفض النمسا على وجه الخصوص النقاط التالية في الاتفاق العالمي من نواحيها المنطوية على تجاوز للقانون النمساوي القائم:

- تيسير تغيير مركز المهاجر من غير نظامي إلى نظامي
- تيسير جمع شمل الأسر
- تحسين فرص الاندماج في سوق العمل
- إتاحة المجال لنقل حقوق الضمان الاجتماعي
- تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية
- توفير الموارد المدرسية
- إتاحة فرص الحصول على التعليم العالي
- الاعتراف بالمؤهلات التي لم يتم اكتسابها بصورة رسمية
- تيسير إنشاء مشاريع الأعمال
- إتاحة فرص الوصول إلى نظام الرعاية الصحية
- إتاحة خيارات لانتقال لاجئي المناخ
- اعتماد أفضل الممارسات في مجال الإدماج

- الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الحرب
- إتاحة المعلومات عن مسارات الملاحقة القانونية لفائدة ضحايا جرائم الكراهية (التهم الجنائية، الحق في طلب التعويض)
- تجنب التنميط الجنائي على أساس العرق أو الانتماء الإثني أو الديني.
- توفير الحافز على كشف النقاب عن التعصب
- تجنب الاحتجاز وتحريم الطرد الجماعي

وتعترض النمسا على تحوّل الاتفاق العالمي إلى قانون دولي عرفي أو إحداثه آثارا قانونية في النمسا بأي وسيلة أخرى بوصفه قانونا غير ملزم. ولن يمكن للمحاكم الوطنية أو الدولية أن تتخذ من الاتفاق العالمي نقطة مرجعية لتوضيح الأحكام القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، لن يفضي الاتفاق إلى أي حالات تبديل للاختصاصات داخل الاتحاد الأوروبي.

وبالتالي فإن جمهورية النمسا، ممثلةً في الحكومة الاتحادية النمساوية، لا تعتمد الاتفاق العالمي. وقد وجّهت النمسا إعلانا خطيا بهذا المعنى إلى الأمم المتحدة، وامتناعها عن التصويت هو تعبير منها عن أنها لن تنضمّ إلى الاتفاق. وهي تودّ توضيح الآتي في هذا الصدد:

- تعلن النمسا صراحةً أن الاتفاق العالمي غير ملزم قانونا بموجب القانون الدولي.

ولا يجوز اعتبار الاتفاق العالمي اعتقادا بالإلزام أو ممارسة من ممارسات الدول لأغراض نشوء القانون الدولي العرفي، كما أنه لا يجوز أن يتطوّر منه أي مبدأ عام من مبادئ القانون؛ ففي هذه الحالة، ستصبح النمسا مضطرة لأن تُعتبر جهة ''معترضة مصرّة''.

في حال نشوء أو اعتماد أي حكم ملزم على أساس الاتفاق العالمي، لن تكون النمسا ملزمة بأي حكم من هذا القبيل بموجب القانون الدولي.